

التحدي العلمي والتقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي

الهادي علوي

alaouilhadi@hotmail.com

(طالب باحث . جامعة محمد الخامس السويسي - كلية سلا)

المقدمة

إن الخصائص الجيوبوليتيكية للوطن العربي وغنى ثرواته الطبيعية، جعله محط أطماع أجنبية ومجموعة من المخططات التي تستهدفه وتسعى إلى تعطيل دوره الحضاري، وتعمل على إعاقة أي مشروع نهضوي ينتشل الأمة العربية من وضعها المترهل وما تعانيه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية... الأمر الذي يستدعي من صانع القرار العربي صياغة الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة واقع التخلف والتجزئة العربيين وتحفظ أمن الكيان القومي العربي.

ويعتبر إشكال التحدي العلمي والتقني من التحديات الخطيرة التي تهدد الأمن القومي العربي، وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى للعلم والتقنية لإقامة "مجتمع المعرفة" وتجاوز التخلف العلمي والتكنولوجي الذي ترزح تحته الأمة العربية. وقد كان اختيارنا لموضوع "التحدي العلمي والتقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي" نابعا من منقعة راسخة بأن المدخل إلى تطور الأمم والشعوب هو تطوير العلوم والتقنيات. ويكشف لنا التاريخ أن النهضة الأوروبية التي حصلت ما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، لم تكن نهضة أدبية وفنية فقط بل كانت - أساسا - نهضة علمية وتقنية. ويكفي لتأكيد ذلك تتبع الثورات العلمية والتقنية التي عاشتها أوروبا في هذه الفترة، وما خلفته تلك التطورات من انعكاسات على وجود الإنسان الأوروبي، حيث انتشلت من ظلمات الجهل إلى أنوار المعرفة. إن المشروع الحضاري الغربي قام على أساس العلم والتقنية، فهذه الأخيرة هي جوهر الحداثة كما يؤكد الفيلسوف الألماني مارتين هيدجر.¹

وقد استطاع المسلمون عندما كانت الحضارة العربية الإسلامية تتربع عرش الحضارات الإنسانية تطوير العلوم وابتكروا مجموعة من التقنيات. كما انتشرت الثقافة العربية الإسلامية وكانت اللغة العربية هي لغة العصر ولغة العلم وكان ابن سينا وابن زهر والخوارزمي وابن رشد والحسن بن الهيثم هم معلموا البشرية في عصرهم قبل أن ينتقل مشعل الحضارة إلى الغرب.

ومن جهة أخرى، ظلت البلدان العربية تتعرض لهجمات من اتجاهات مختلفة وكانت ترد عليها، إذ كانت كل هزيمة يعقبها انتصار. لكن ابتداء من سنة 1498، أصبحت المسألة قصة هزائم متتالية. ولذلك صارت مسألة الأمن القومي قضية في منتهى الأهمية بالنسبة للعرب.

¹ - يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى مؤلف محمد سيلا: *الحداثة وما بعد الحداثة (الدار البيضاء، دار توبقال، 2007)* خاصة الفصل الثالث من الكتاب الحداثة والتقنية.

كما يمكن العودة إلى مقالته *الوعي الفلسفي بالحداثة بين هيجل وهيدجر*، وقد أعاد نشره منبر الحرية على موقعه الإلكتروني:

<http://minbaralhurriyya.org>.

ولكن هل يمكن الحديث عن الأمن القومي لأي مجتمع دون الإشارة إلى دور العلم في تحقيق هذا الأمن؟ وهل يمكن إغفال دور التطور التكنولوجي في استقرار الأمن القومي؟ ثم هل يمكن الحديث عن الأمن القومي العربي في عالم متغير دون معالجة الارتباط بين هذا الأمن وأهم متغيرات هذا العصر في مجال التطور العلمي والتقني؟ . ودون الخوض في تفاصيل هذه المسألة ، يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما هي آثار التخلف العلمي والتقني على الأمن القومي العربي؟ وكيف يمكن مواجهة تلك المخاطر الناجمة عنه؟.

المحور الأول: مفهوم الأمن القومي العربي: أبعاده وتحدياته.

1. مفهوم الأمن القومي العربي

يعتبر مفهوم الأمن من الأمور النسبية التي يصعب إعطاؤها تعريفاً دقيقاً ومحدداً. وهو حاجة إنسانية إذ لا يمكن ضمان استمرار أي مجتمع في غياب الأمن وسيادة الفوضى والاضطراب. وقد كانت الحاجة إلى الأمن والاستقرار هي الدافع وراء الانتقال من حالة الطبيعة التي تعميها الفوضى والمهمجية إلى حالة الاستقرار الاجتماعي التي يسودها الأمن والاستقرار حسب رأي أصحاب نظرية العقد الاجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية فإن قيام الحضارة مرتبط بالاستقرار الذي لا يتحقق إلا في إطار تحقيق الأمن².

ويشير حامد ربيع إلى أن "كلمة الأمن يقصد بها الطمأنينة" أي أن الأمن يحتضن الوجود السياسي والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة. والطمأنينة - كما يبين حامد ربيع - تعني: "الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة لئلا تضطرب أوضاع المجتمع السائدة، ويتقلص بالتالي الاستقرار والطمأنينة فيه"³. وبهذا المعنى يكون الأمن مرادفاً للطمأنينة والاستقرار. ويتطلب ذلك الالتزام والطاعة، أي الولاء لسلطة الدولة واحترام قوانينها، كما يتطلب مواجهة التهديدات الخارجية.

إن مفهوم الأمن لا يعني مواجهة التحديات الخارجية المادية فقط، بل إنه أوسع من ذلك: إنه مفهوم تتداخل فيه أبعاد مختلفة سياسية وعسكرية ترتبط بحماية الكيان السياسي للدولة، والبعد الاقتصادي المسؤول عن الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، ناهيك من جهة بتوفير الأمن الاجتماعي لتنمية الشعور بالانتماء والولاء للجماعة وللעقيدة المجتمعية الجامعة التي تؤكد وترسخ حرية الفكر والمعتقد في إطار إحياء وتجديد العادات والتقاليد والقيم السائدة من جهة أخرى، وبدون إغفال، من جهة ثالثة، البعد البيئي حفاظاً على البيئة من التلوث الأرضي والمائي والهوائي⁴. إن الأمن قضية مركبة تتداخل فيها أبعاد ومستويات مختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وبيئية لتتفاعل فيما بينها وتتكامل، وأي تهديد يلحق واحداً منها يؤثر على مجموعها ككل.

² -انظر على سبيل المثال مؤلف توماس هوبس "التنين"، حيث يؤكد بأن الانتقال من الطور الطبيعي إلى الطور المدني كان بهدف تجنب حالة الفوضى والصراع اللذان ميزا المرحلة الأولى (حالة الطبيعة) إلى حالة الأمن والسلم التي تطبع المرحلة التالية (حالة المدنية). كما يمكن الرجوع إلى مؤلف "قصة الحضارة" لول ديورانت الذي يربط قيام الحضارة بإقامة المؤسسات التي تحل مختلف النزاعات و تحقق الأمن.

³ -حامد ربيع: *نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1984 ص 28*.

⁴ -د. أحمد فؤاد إبراهيم المغازي: "واقع الأمة القومي العربي وتحدياته المختلفة"، مقال منشور على موقع مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، فبراير 2012.

كما لا يمكن الحديث عن أمن دولة من الدول دون الحديث عن الأمن القومي الذي يشمل "جميع الأنشطة التي لا بد أن يقوم بها مجتمع ما لضمان الصحة والرفاهية لأهله، وهذا يتضمن بالطبع القدرة على الدفاع عن الحدود ومنع التصرفات الإجرامية (داخل الحدود) واحتواءها وتمكين المواطنين من العيش بحرية وبدون خوف على سلامتهم من أي تهديد"⁵. ويتميز هذا المفهوم بالتعدد والتركيب، فالأمن القومي "هو بعد أمني للمجتمع تتفاعل وتتعاقد فيه طبيعة الحدود الجغرافية للوطن بطبيعة علاقات الجوار في توافق منتظم، إنه نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للجماعة المجتمعية والأوضاع الجيوبوليتيكية لإقليمها الذي يتحدد به الوعاء المكاني الذي ترح في داخله الإرادة المجتمعية (القومية)"، وهو البعد الحال الدائم الذي لا يسمح للحاكم بإغفاله، ما يعني أن الأمن القومي مفهوم استراتيجي "يمكن تلخيص جوهره بأنه تلمس عناصر الضعف الاستراتيجي في الإقليم القومي ومحاولة تخطي ذلك الضعف باتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك الضعف مصدراً لتمزقات معادية قد تكون قاتلة"⁶. من هنا فإن وظيفة المنظر السياسي هي محاولة سد كل الثغرات التي قد تتسبب في تهديد أمن الإقليم والإضرار بمصالح الجماعة المجتمعية باتباع سياسة وقائية استباقية.

ويرتبط ظهور مفهوم الأمن القومي العربي بمجموعة من المتغيرات التي عرفت المنطقة العربية، وخصوصاً بعد مرحلة تحرر الكثير من أجزاء الوطن العربي، وما واجهته الحركات الوطنية من تحديات جمة في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه بالرغم من المحاولات المبذولة لتحديد مفهوم الأمن القومي العربي، فإنه لم يتبلور بشكل واضح كما هو حال أمن الكثير من الدول كالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية أو الأمن القومي الإسرائيلي، وليس هناك إجماع بين الباحثين في هذا الحقل المعرفي، وإنما هناك اتجاهات وآراء متباينة يمكن تلخيصها في ثلاثة اتجاهات:

الأول: يعتبر الأمن القومي مرادفاً للأمن الوطني، ويظهر هذا الاتجاه أساساً في الأدبيات السياسية المصرية. ويرتبط الأمن حسب هذا التصور بالدولة. ويكمن قصور هذا الرأي في إغفال الوجود القومي والروابط الحضارية والتاريخية والتركيز على الحدود السياسية.

الثاني: الأمن القومي كمطلب قومي، ويقوم تصور هذا الاتجاه على الفكرة القومية بالرغم من غياب الدولة العربية الواحدة ووجود الأقطار العربية من جهة، وما يسود من تناقضات من جهة أخرى. ويتمثل الأمن القومي هنا في: "قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد المفترض على حماية الكيان الذاتي العربي ونظام القيم العربية التاريخية المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية: حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر، خارج الحدود، أي دولياً أو داخل الحدود، بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً بإسرائيل، وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها، وفي تعطيل عمليات التنمية وبروز دور الشركات متعددة الجنسية، وفي تضخيم

5- أنطوان زحلان، العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات، مرجع ساب، ص 228.

6 - حامد ربيع، نفس المرجع، صص 32-33.

الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها، وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي".⁷

وحسب هذا التعريف، يعبر الأمن القومي عن ثلاثة مطالب لا بد للأمة العربية من تحقيقها:

أ- حق الدفاع عن النفس كضرورة حيوية، وهو ما يفرض حشد جميع الوسائل العملية والتقنية والعسكرية المتطورة.

ب- وحدة الإرادة في مواجهة مختلف التحديات والمخاطر. من هنا تكون "الوحدة العربية" مطلباً قومياً يستجيب لتحديات وخصائص الوجود القومي ولوحدة المصير.

ج. حق التنمية والبناء، وذلك من منطلق التكامل بين أجزاء الجسد العربي الواحد.

الثالث: الأمن القومي كبديل للأمن الإقليمي: ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية، بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي.

هكذا يتضح لنا حجم الاختلاف الدائر بين المنظرين السياسيين العرب في تناوهم لمسألة الأمن القومي: بين من يربطه بالأمن الوطني، متغافلاً بذلك البعد القومي، وبين من يرى أنه مطلب قومي، وهناك اتجاه ثالث يدعو إلى جعل الأمن القومي بديلاً للأمن الإقليمي. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مفهوم الأمن القومي العربي لا زال غير محدد بشكل واضح ودقيق، فأين يبدأ القومي؟ وأين ينتهي القطري؟ وهل هما متكاملان، أم متناقضان؟ ودون الدخول في تفاصيل تلك الإشكالات والخلاف الفكري الذي دار بين المنظرين العرب، نرى أن التعريف الأشمل للأمن القومي هو الآتي: "إنه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي، وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات".⁸

ويمكن أن نستشف من هذا التعريف مجموعة من الخلاصات:

- الأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية ووحدة الانتماء، فضلاً عن المصير الواحد.
- يهدف الأمن القومي العربي إلى الحفاظ على سلامة الجسد العربي وضمان التعاون الاقتصادي وباقي أشكال التعاون بين مكونات الأمة العربية.
- تحديد مفهوم الأمن القومي العربي هو أساس مواجهة التهديدات الخارجية التي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال اعتماد قوة دفاعية مشتركة.

وبناء على ما تقدم، لا يمكن أن نتصور وجود أمن قومي لكل دولة عربية على حدة، لأن واقع تعدد الدول العربية لا يلغي وحدة الأمة العربية والقواسم المشتركة التي تجمع بين أفرادها. ولذا "لا يستقيم الحديث عن أمن قومي عربي إلا إذا كان حديثاً عن أمة تسمو على واقع تعددية الدول عربياً، وإلا اقتضى الحديث عن سياسة أمن

⁷ - رفعت سيد أحمد "الأمن القومي بعد حرب لبنان" شؤون عربية، العدد 35 (كانون الثاني/يناير 1984) ص: 82.

⁸ محمد مصالحة: مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص، شؤون عربية، العدد 35، كانون 2 / يناير 1984، ص 27.

جماعي وحسب، وليس عن استراتيجية أمن قومي"⁹. وإذا كان الأمن القومي يقوم على أساس الروابط الثقافية والتاريخية الواحدة، فإن الأمن الجماعي لا يتأسس -بالضرورة- على تلك الخصائص المشتركة، وإنما على أساس المصالح المشتركة بين دول متجاورة دون أن يعني ذلك عدم إمكانية وجود أحد القواسم المشتركة بين تلك الدول كالدين أو اللغة أو غيره.

ومن جهة أخرى، لا يمكن تحقيق هذا الأمن إلا بتغيير الواقع القائم والتحرر من الاحتلال و التبعية اللذان يحولان دون توظيف الإمكانيات المتاحة. وبذلك يمكن تأمين الاحتياجات المعيشية انطلاقاً مما يوفره الواقع العربي. ويتطلب ذلك كسر جميع الحواجز التي تمنع من تحقيق التحرر، وهو ما يجعل هذا الأخير "عنواناً للمرحلة الراهنة من العمل العربي، وهي مرحلة لن تنقضي إلا عندما ينجز التحرر مهمة تحرير الأرض من الاحتلال ومهمة تحرير الإرادة والإمكانات العربية من التبعية"¹⁰. من هنا ضرورة الوحدة والتعاون المشترك، لأن وحدة القضية تفرض التفاف أصحابها حولها وتوحيد القيادة.

2. التحديات المهددة للأمن القومي العربي

يواجه الأمن القومي العربي جملة من التحديات التي تهدده، بعضها ينبع من الداخل وآخر من الخارج، وسنركز على أهمها:

أولاً: زرع الكيان الصهيوني: ويمثل هذا الكيان الجرثومة التي تنخر الجسد العربي و تهدد وجوده، ويكتب الدكتور أحمد فؤاد المغازي نقلاً عن أحمد سليم البرصان ما يلي: "كتب البارون اليهودي روتشيلد في عام 1840 في خطابه إلى رئيس الوزراء البريطاني" بالمرستون" يبين له خطر نقطة الارتكاز الجغرافي مصر ويربطها بالبعد القومي العربي ويبين أهمية وجود دولة يهودية من أجل احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي العربي على أوروبا والغرب فيقول: إن هزيمة "محمد علي" وحصر نفوذه في مصر ليس كافيين، لأن هناك قوة جذب بين العرب وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهون بإمكانات اتصالهم واتحادهم. وهكذا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض، فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر والعرب في آسيا، وكانت فلسطين دائماً بوابة الشرق، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه"¹¹، أي العمل على استمرار عزل نقطة الارتكاز الجغرافي العربي عن القلب العربي الآسيوي. وبالفعل فقد صار هذا المخطط واقعاً وتم إنشاء وزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وأصبح حاجز الاتصال الطبيعي بين البلاد العربية، بل إن أطماعه لا تقف عند هذا الحد، إن لإسرائيل أهدافاً توسعية، ومنذ قيامها سنة 1948 وهي تنهج استراتيجية المحاصرة وتطويق السياسة العربية. كما تهدف إلى إعاقه مشروع الوحدة العربية وتدعيم الحركات الانفصالية، ولا ننسى هنا الدور الذي لعبته في انفصال جنوب السودان عن شماله.

⁹. سعيد خالد الحسن: *التحرر العربي والنظام الدولي*، الرباط، مركز الأبحاث والدراسات مؤسسة خالد الحسن، 2010، ط1، ص 25.

¹⁰. نفسه، صص 16-18.

11. أحمد سليم البرصان، *جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي*، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص122.

وتعتمد إسرائيل في ضمان بقائها على قوتها العسكرية وترسانتها التكنولوجية والعلمية. وتعتمد في ذلك على ثمار البحث العلمي والتعليم، حيث تعتبر من الدول المتقدمة في هذا المجال. أضف إلى ذلك امتلاكها للسلاح النووي الذي يدخل في خانة الأسلحة الاستراتيجية.

ثانياً: غياب الاستقرار السياسي: تعيش المنطقة العربية هذه الأيام مرحلة فارقة في تاريخها: إنه الربيع العربي الذي خلف من التحديات أكثر مما صنع من آمال. وفي الوقت الذي رفعت فيه أقلام المفكرين العرب ليبشروا بميلاد عصر جديد تتألق فيه الحضارة العربية الإسلامية من جديد وتتطهر الأراضي العربية المقدسة من نجاسة الصهاينة والمحتلين، في هذا الوقت يكشف الواقع عن حجم التحديات التي تواجه العرب والتهديدات التي فرضها هذا الربيع، حيث نبتت الأشواك أكثر من الورود. فدول الربيع العربي تعيش استقطابات وتجاذبات خطيرة، وبدل أن تعمل القوى الوطنية على توحيد صفوفها للقطع مع أخطاء الماضي، نجدها تتسابق وراء السلطة وتنسى الدور التاريخي الذي تفرضه طبيعة المرحلة الدقيقة، فباستثناء تونس التي تعيش حالة مد وجزر، فإن ليبيا ومصر واليمن وسوريا، تعرف غلياناً خطيراً قد يهدد وحدة الوطن، وما يحصل في مصر هذه الأيام يؤكد ذلك. وهكذا تكون حالة اللااستقرار هي العنوان الأبرز، وكيف يمكن الحديث عن إجماع عربي ومشروع وحدوي في غياب الإجماع الوطني!

ثالثاً: واقع التبعية الاقتصادية: من المؤكد أن الاستقلال السياسي مرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ولا يمكن تصور هذا الأخير في ظل انتعاش اقتصادات هشة وغير مهيكلية. ونلاحظ هنا أن أغلب الدول العربية لم تتمكن بعد من بناء منظومة اقتصادية تحقق اكتفاءها الذاتي، فمعظمها يعيش حالة من التبعية الاقتصادية.

كما يلاحظ غياب التعاون العربي وعدم تفعيل السوق العربية المشتركة. وبالرغم من الجهود التي تبذلها بعض الدول الخليجية: الإمارات العربية المتحدة وقطر مثلاً - فإن أفق تلك المحاولات يظل محدوداً في غياب عنصر التكامل العربي. ويرتبط العامل الاقتصادي بالعامل التكنولوجي والعلمي، وهو ما يهمننا في هذه المقالة، وهو موضوع الفقرة اللاحقة.

المحور الثاني: التحدي العلمي والتقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي

أشرنا في المحور السابق إلى مفهوم الأمن القومي وأبعاده المختلفة، وانتقلنا بعد ذلك إلى رصد بعض التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي. وفي هذا الفصل، سنحاول متابعة رصد تلك التحديات وسنركز على التحدي العلمي والتقني الذي نعتقد أنه من أبرز التحديات التي تهدد الأمن القومي العربي في ظل ما يشهده العالم من ثورات علمية وتقنية تلقي بظلالها على كافة الشعوب والدول، لأن هذه الأدوات ليست محايدة كما يدعي البعض، بل إنها أدوات لتحقيق السيطرة والاستغلال، وقد كشف الكثير من الفلاسفة الغربيون من قبيل فلاسفة مدرسة فرانكفورت وفلاسفة ما بعد الحداثة بصفة عامة زيف الأطروحة الأداتية وأكدوا على الطابع الإيديولوجي للتقنية والعلم وكيف صاراً يبرران القمع والاستغلال¹². وإذا كان ذلك يحصل في المجتمعات الغربية نفسها، فكيف لا نتوقع أن لا يحصل في تعامل تلك الدول مع المجتمعات الأقل تقدماً.

¹². يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى ما كتبه:

إن التقدم العلمي والتقني الذي يقال عنه بأنه جعل العالم قرية صغيرة، هو نفسه الذي قسم العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، لأنه لا يمكن الحديث عن تقدم اقتصادي واجتماعي في غياب التقدم العلمي والتقني. وقد أصبحت قضية التقدم العلمي قضية أمن قومي، حيث يقول أنطوان زحلان "وفي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، كان التسابق التكنولوجي قضية أمن قومي إلى درجة كبيرة، وقد قدم يوجين سوكونيكوف استعراضاً شيقاً وحاسماً حول العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والعلاقات الدولية"¹³. وتأكيداً لهذا الدور يضيف: "لقد هيمن العلم على تاريخ الأرض، فدور التكنولوجيا الحاسم في الحروب والاقتصاد كان معروفاً على امتداد التاريخ منذ أن قام الإنسان القديم بنحت حجر لأول مرة ليجعل منه فأساً"¹⁴. وبفضل العلم تم احتواء الكثير من الأوبئة المربعة وتم تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول الغربية.

هذه الأهمية التي يحتلها كل من العلم والتكنولوجيا هي ما تدفع الكثير من الدول التي تتطلع إلى لعب دور ريادي إلى تخصيص ميزانيات هائلة للبحث العلمي، كيف لا وهو أحد عناصر القوة الاستراتيجية. ويمكن أن نستحضر هنا اجتهاد المنظر الاستراتيجي التركي أحمد داوود أوغلو في حديثه عن ما يسميه بمعادلات القوة وتمييزه فيها بين العناصر الثابتة: الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة، وبين العناصر المتغيرة وهي الاقتصاد والقوة العسكرية والتكنولوجيا.¹⁵ وتجدر الإشارة إلى أن هذه العناصر الأخيرة مترابطة: إذ لا يمكن بناء قوة اقتصادية في غياب القوة التكنولوجية، كما أن تطور هذه الأخيرة ينعكس على القوة العسكرية خصوصاً في عصرنا الحالي الذي تجاوز شكل الحروب التقليدية، حيث حلت الوسائل التكنولوجية محل الجيوش التقليدية.

والكثير من المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي ناجمة عن ضعف القدرات العلمية والتقنية، فقد "كان لتدهور النظام الاقتصادي العربي وانحيازه في القرن السادس عشر تأثير كبير في عدم قدرة العرب على التكيف مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية التي تحدث هذه الأيام"¹⁶. مما يعني أن جذور هذا الداء قديمة. وهذا يستدعي الكشف عن هذه الجذور قبل تشخيص العلاج المناسب. ولذلك ننتقل إلى كشف مراحل الانحلال التكنولوجي.

1- مراحل الانحلال التكنولوجي للأمة العربية:

يمكن التمييز بين ثلاثة محطات أساسية، ارتبطت كل منها بتطور تقني معين:

أ- بؤادر انهيار الأمن القومي (1498-1630):

– ماركيز في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد".

– أدوونو و"هوركهامير" في مؤلفهما: "جدل التنوير".

– هابرماس في كتابه: "التقنية والعلم كأيديولوجيا".

¹³ – أنطوان زحلان، نفس المرجع، ص 227.

¹⁴ – أنطوان زحلان، م.س ص 227.

¹⁵ – يمكن الرجوع إلى الجزء الأول من مؤلف أحمد داوود أوغلو: "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

¹⁶ – أنطوان زحلان: م.س، ص 227.

يشير أنطوان زحلان إلى أن معالم انهيار الأمن القومي العربي بدأت سنة 1498 "عندما انهار التوازن التكنولوجي مع أوروبا بتقدم تصاميم السفن البرتغالية، حيث نجح أسطول برتغالي صغير في نشر أعمال القرصنة ضد السفن التجارية العربية المسالمة التي لم تمتلك دفاعات، ومهد الطريق بذلك لدخول أمم أقوى"¹⁷. ولم تكن هذه المنافسة الغربية إلا مقدمة للقضاء على التجارة العربية بعد إنشاء شركة الهند الشرقية بالتشارك بين الإنجليز والفرنسيين والهولنديين. وقد عجز العرب، بالمقابل، على الرد على إنشاء هذه الشركة مما ضيع الفرصة أمام إمكانية منافسة تلك الشركات. وهو ما سيفتح الباب فيما بعد للهيمنة على التجارة الغربية. وجاء التدخل العثماني الذي وقف في وجه المحاولات البرتغالية التي كانت تهدف إلى غزو المنطقة لينتهي باحتلالها.

وهكذا كان اختراع السفن العابرة للمحيطات ضربة للتجارة العربية، حيث كسر احتكار العرب للتجارة والنقل في البحار الشرقية إلى آسيا. ومع هذا الاختراع بدأ تراجع قوة العرب وتحول مركز العالم من آسيا إلى أوروبا، كما تحولت مراكز الأنشطة التجارية من الحواضر العربية إلى المدن الأوروبية.

ب- انخراط الأمن القومي (1630-1800):

في هذه المرحلة عرف التبادل التجاري والثقافي العربي تدهورا ملحوظا، حيث "إن قوافل الحج من دول المغرب العربي إلى الأماكن المقدسة في الإسلام تحولت بعيدا عن الطرق البرية التي كانت تعبر بلدان شمال أفريقيا أو بلدان النيجر والتشاد والسودان إلى البواخر الفرنسية التي كانت تربط بين الموانئ المغربية والمصرية. وقد أدى ذلك بشكل حتمي إلى تدهور في القوة الحركية للاقتصاد الصحراوي، لأن النشاط التجاري عموما كان يترافق مع قوافل الحج"¹⁸.

وفي نفس الوقت أدى تحويل زراعة البن إلى المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية إلى كسر احتكار العرب لهذا المنتج المربح. وقد انعكست هذه الخسارة على اقتصادي اليمن ومصر. وعلى المستوى الدفاعي، استمرت الامبراطورية العثمانية في حماية المنطقة العربية إلى حدود عام 1798 عندما احتل الفرنسيون مصر. وقد كشف ذلك الاحتلال ضعف الامبراطورية العثمانية وتخلفها التقني بالمقارنة مع الدول الغربية.

إن الدرس المستخلص من هذه المرحلة هو أنه بعد منافسة القوى الأوروبية للعرب على مستوى التجارة الدولية، انتقلوا إلى منافسة المنتجات الزراعية مستفيدين من تقدم تقنيات البحث العلمي. ومن جهة ثانية، فإن الهزيمة التي تعرضت لها الجيوش العربية أمام نابليون، كانت في جوهرها هزيمة تكنولوجية وعلمية: فقد استفاد نابليون من ثمار التقدم التقني في بناء قوته العسكرية، في حين كانت أدوات القتال عند الجيش العربي بدائية بالمقارنة مع أدوات الخصم.

ج- انهيار الأمن القومي العربي (1800-1950):

¹⁷ - أنطوان زحلان: م.س ص 233.

¹⁸ - أنطوان زحلان: م.س ص 235.

وفي هذه المرحلة خصوصا في مطلع القرن الثامن عشر، عاشت أوروبا ثورة صناعية أدت إلى انهيار صناعة النسيج العربي¹⁹. كما أدى النمو السريع للعلوم الزراعية إلى إنهاء الدور الزراعي للدول النامية، حيث ساهم تقدم علم الكيمياء في إنهاء الأسواق العالمية للأصباغ الطبيعية، كما أدت الاكتشافات العلمية إلى ما يلي:

- الانتشار الواسع للأصباغ المركبة.
- ظهور تنوع واسع في المنسوجات المركبة.
- ظهور بدائل جديدة للجلود.
- ظهور مواد جديدة لمختلف أنواع الاستخدامات.
- ساعدت الكشف العلمية في المجال الفيزيائي والرياضي على اختراع تقنيات جديدة²⁰.

وهكذا انتهت قصة الغرام بين العلم والتقنية التي بدأت مع بزوغ فجر العصر الحديث، انتهت بزواجهما. وقد أسفر ذلك عن مضاعفة ثمار التقدم العلمي والتقني و"كنتيجة له أخذت قطاعات الاقتصاد في المجتمعات الصناعية تتحول بشكل متدرج بعيدا عن الماديات بزيادة المحتوى المعرفي في السلع والخدمات"²¹. وقد كانت تلك الإنجازات تعطي مزية لتلك الدول التي كانت لديها القدرة على مواكبة هذا التقدم وإدارته، وتعاقب الدول التي كانت قدراتها غائبة في هذا المجال. وبذلك صارت الدول العربية سوقا للمنتجات الأوروبية بعد تدهور أنشطتها الصناعية. ومنذ القرن التاسع عشر "بدأ النفوذ الاقتصادي الأوروبي يؤثر في الاقتصاد الداخلي في المنطقة على مستوى كل مجتمع محلي. وخلال الفترة الممتدة من 1800 إلى 1950، كان هنالك حركة ضعيفة نحو التعلم واستيراد التكنولوجيات الجديدة، لكن لم يكن هنالك جهد ناجح ومقنع مكرس لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا الجديدة"²². فقد قاد محمد علي حركة تحديث مصر، لكن تحالف القوى الغربية ومحاصرتها له فضلا عن تركيزه على السلطة وقف حجر عثرة أمام استمرار هذا المسار. وهكذا تم إجهاض هذه المحاولة في مهدها.

إن الجواب عن سؤال: كيف تقدم الغرب وتختلف المسلمون؟ الذي طرحه كثير من المفكرين العرب في القرن التاسع عشر (أمثال رافع رفاع الطهطاوي وشكيب أرسلان وغيرهما واستمر طرحه بعدهما...)، لا يمكن أن نجد له حلا من خلال تقديم تصورات عامة كالقول بأن تخلي المسلمين عن دينهم هو السر وراء تخلفهم. إن الجواب عنه يقتضي الزول إلى الواقع وكشف العوامل المادية الموضوعية. ومن هنا أهمية العودة إلى التاريخ، وهذا ما جعلنا نعود إلى الماضي لنفهم حاضرنا، لأن هذا الأخير كما يقال هو مستقبل الماضي. وقد مكنتنا هذه العودة من استنتاج ما يلي:

° إن تراجع الحضارة العربية الإسلامية مر بمراحل: بدأت بمنافسة التجارة العربية كمقدمة للقضاء عليها، وذلك بالاستفادة من ثمار التقدم التقني (من خلال بناء السفن العابرة للمحيطات).

¹⁹ - أنطوان زحلال: م.س ص 230.

²⁰ - أنطوان زحلال: م.س ص 236.

²¹ - أنطوان زحلال: م.س ص 236.

²² - أنطوان زحلال: م.س ص 237.

- ° كانت الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية مقدمة للهيمنة العسكرية والسياسية التي سيتم تكريسها بالقوة، مما أدى إلى استعمار الدول العربية.
- ° هناك علاقة جدلية بين التقدم العلمي والتقني من جهة، والتقدم الاقتصادي من جهة أخرى، فالأول يقدم الوسائل للثاني الذي يعمل على تطبيقها، مما يضاعف الانتاج. وبالتالي يضاعف المنافسة ويطور الاقتصاد.

ج- واقع الأمن القومي العربي في العصر الحاضر:

لقد استنتجنا من تحليلنا السابق أن التحلف العلمي والتقني الذي نعيشه اليوم ليس وليد اللحظة، ولكن يعود إلى قرون طويلة (على الأقل منذ خمسة قرون). ويمكننا أن نقول إن استعمار الدول العربية هو نتيجة لهذا التحلف وخروج المستعمر لا يعني تحرر الإرادة العربية: إننا ما زلنا خاضعين للغرب وتابعين له اقتصاديا وسياسيا ويمكن أن نغامر بالقول إننا في طريق إلغاء خصوصيتنا الثقافية. وهذا يعني أن الأمن القومي العربي صار مهددا من زوايا متعددة وأخطرها الغزو الثقافي في ظل الثورة الإعلامية التي يعيشها العالم المعاصر الذي يريد صانعو سياساته تذويب الاختلافات وكسر الحواجز الثقافية بعد أن تمكنوا من إلغاء الحواجز الجغرافية والحدود السياسية. لم تبق إلا الثقافة، وعلى أي حصن يمكن الاستناد إذا انهار حصن الثقافة!.

إن تأمل الواقع الذي تعيشه الأمة العربية فيما يتعلق بإشكالية التقدم العلمي والتقني يكشف أن هذه البلدان تفتقد إلى قدرات دفاعية متطورة: فهي تعتمد سياسة استيراد المعدات العسكرية الباهظة وغير المناسبة "من حلفاء عدوها [إسرائيل]، كما أنها لا تستثمر ما يكفي في تدريب القوى البشرية للاستخدام الجيد للمعدات العسكرية التي تشتريها علاوة على فشلها في تطوير نظام دفاعي مشترك"²³. الأمر الذي يستتفز ميزانيتها ويهدر مواردها. فبدل أن يتم استعمال تلك الأموال التي تنفق على السلاح في بناء الاقتصاد وابتكار التقنيات التي تحقق السيادة والاستقلال، تتعمق التبعية للغرب ويظل أمن الدول العربية تحت رحمة القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية. ومعلوم أن ما يهم تلك القواعد هو حماية مصالحها الاقتصادية.

أما الدول العربية الأخرى التي تحرص على حماية نفسها، فإن قدرتها العسكرية لا تصل إلى حد التكافؤ مع قوة العدو الصهيوني الذي يمتلك تكنولوجيا عسكرية متفوقة وينفرد بامتلاك سلاح الردع النووي. ومن هنا تكمن خطورة امتلاك قدرات متفوقة تعطي حقا مكتسبا لتهديد سلامة وأمن دول أخرى مجاورة، ويكون التفاوض من مركز القوة أسلوبا تعسفيا لفرض سلام غير عادل وغير متكافئ. والأخطر أيضا أن تشتت إسرائيل مسبقا عدم إتاحة الفرحة لكي تتمكن الدول العربية من بناء قوتها العسكرية الدفاعية وتحديثها، مما يعني أن يظل التفوق لصالحها. الأمر الذي يعني استمرار تهديد الأمن القومي العربي.²⁴ وقد قامت إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي لتضمن لنفسها الهيمنة، وهو ما يجعلها أكبر مهدد للأمن القومي العربي، لأنها أدركت دور التقنية والعلم وسارعت إلى الاستفادة من إنجازاتها ونجحت في تحقيق تطور مهم تمثل في: "ارتداد الفضاء والإلكترونيات الدقيقة والحاسبات الآلية والمعلومات والهندسة الوراثية وطاقة الاندماج النووي واستفادات من تطبيقاتها في بناء اقتصاد متطور وفي تطوير قدراتها

²³ - أنطوان زحان: م.س ص 239.

²⁴ - لواء محمود خليل، الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد، 146 أكتوبر 2001 - ص 213.

العسكرية، وتنتقل إسرائيل حالياً من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات، ونتيجة لذلك، ينتقل المجتمع الإسرائيلي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة وما يرتبط به من معالجة للمعلومات والآلات المبرمجة التي تعمل ذاتياً وتكنولوجيا الأحياء والهندسة الوراثية والذرة²⁵.

وإذا كانت إسرائيل قد قطعت أشواطاً في مسيرة البحث العلمي والتقني، فإن الدول العربية لم تراوح مكانها: حيث يكشف التقرير الذي خلصت إليه مؤسسة البحوث الشهيرة "راند" Rand عن الثورة التكنولوجية العالمية، والذي ضم الأردن ومصر من بين 21 دولة تمثل أقاليم العالم المختلفة، ومع التأكيد أن دولتين عربيتين لا تكفيان، إلا أن ما أورده التقرير بالغ الأهمية نظراً لكونهما من أكثر الدول العربية تقدماً على الصعيد العلمي، ومع ذلك فقد أدرجهما هذا التقرير ضمن خانة الدول المتخلفة تكنولوجياً وفقاً لمصطلح الدراسة، في حين أدرج إسرائيل ضمن الفئة العليا التي شملت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا²⁶.

وبصفة عامة، فإن التحدي العلمي والتقني، يخلق تهديدات حمة، تتمثل فيما يلي:

- التدهور الاقتصادي الذي تعيشه معظم الدول العربية وتباطؤ معدلات النمو، مما يعني استمرار انتشار البطالة والفقر.

- تركيز أغلب الصادرات العربية على المواد الأولية والبتروولية.

- المستوى التعليمي المتدني للقوة العاملة العربية الذي لا يتناسب مع التنافسية العالمية وينعكس على مردودها.

- ضعف الموارد المخصصة للبحث العلمي.

- غياب التشارك في البحث والتطوير بين الجامعة والصناعة.

- ضعف المستوى التعليمي وعدم مسايرة المناهج التعليمية لروح الابتكار والإبداع. وبالتالي ضعف الانتاج العلمي.

- غياب الأنشطة التطبيقية ومحدودية المختبرات العلمية.

- هدر الطاقات ونزيف الأدمغة، ما يحرم الأمة من خيرة طاقاتها.

- انتشار الأمية.

- الفقر المعلوماتي، ويقصد به "نقص القدرات والمهارات والوسائل والنظم التي تستخدم في جمع وتحليل ومعالجة وصياغة وتداول المعلومات وكيفية توظيفها لخدمة الأهداف التنموية"²⁷. وبذلك ينضاف الفقر المعلوماتي إلى الفقر الاقتصادي الذي يعيشه العرب، ومن مظاهر هذا الفقر أن 95 % من الاستخدام العالي للمعلومات تتم خارج العالم العربي تماماً، كما يتجلى في ضعف الانتاج الثقافي.

- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أساس الدخول إلى مجتمع المعرفة.

²⁵ - عبد الغفار شكر، "الأمن القومي العربي والتقدم العلمي"، مقال منشور على موقع صفحة الحوار المتمدن:

www.ahewar.org/

²⁶ - أشار إلى هذه الدراسة الدكتور أنطوان زحلان في مؤلفه السابق الذكر، ص 260.

²⁷ - أحمد صالح، هوس الأنترنت، سلسلة كتاب الهلال، ع 615، مارس 2002، القاهرة، ص 35.

وليسست هذه المؤشرات إلا جزءاً من مشهد التخلف العلمي والتقني الذي تعيشه الأمة العربية المدمنة على التبعية التقنية والعلمية بتعبير أنطوان زحلان، إذ تفتقد إلى رؤية استراتيجية للنهوض العلمي والتقني. وعندما تواجه مشكلة اقتصادية أو تقنية أو حتى اجتماعية وسياسية، فإنها تستدعي الخبراء الأجانب وتقدم الأموال الطائلة لهم لإيجاد حلول لتلك المشكلات.

2- سبل تجاوز واقع التأخر: (أو سؤال ما العمل؟):

توقفنا في الفقرات السابقة عند بعض مظاهر التخلف العلمي والتقني، وقد استنتجنا أن التحديات الاقتصادية والعسكرية التي تواجه العالم العربي تتداخل مع المعطيات العلمية والتكنولوجية وتنعكس على الظروف الاجتماعية والسياسية، كما تؤثر على صراعنا الوجودي مع العدو الصهيوني. وبالتالي فإن "التحدي اليوم ومستقبلاً، ستركز على مدى قدرة كل طرف على الاستفادة القصوى من العلوم والثقافة المعاصرة، ودمج نتائجها في عملية إعادة البناء وتحرير الأرض والتنمية الشاملة"²⁸. لأن العلم هو التحدي الأكبر في القرن الحالي. والصراع اليوم ليس صراعاً بين من يملك ومن لا يملك، ولكن صراع بين يعرف ومن لا يعرف. وقد أكد فرانسيس بيكون في القرن السادس عشر بأن المعرفة قوة، بيد أن عالم اليوم لا يقنع بالمعارف المجردة التي تبحث عن الحقيقة كغاية في ذاتها، ولكن هاجسه البحث عن المعرفة التي تمنحه السلطة الأكثر تأثيراً. ولذلك لا بد من التأكيد أن تحقيق الاستقلال والسيادة لا يتحقق إلا ببناء اقتصاد قوي يرتكز على العلم والتقنية، مما يمكن من الحفاظ على التوازن بين الصادرات والواردات ويمكن من إشباع حاجيات الأفراد وتوفير المعدات العسكرية والحربية القادرة على دفع التهديدات الخارجية وحماية الأمن. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب وعي صانع القرار العربي بالمخططات التي تحاك ضد الدول العربية، إذ تعمل الشركات المتعددة الجنسية على "بناء استراتيجيات تطويرها وتسويقها على إضعاف إسهام العرب التكنولوجي، ومع التقدم الهائل في هذا المجال، يكاد الوضع يصل إلى حد الاستبعاد الكامل، حتى في المجالات الوثيقة الصلة بشؤوننا مثل تكنولوجيا الطاقة وتكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا اللغة العربية"²⁹.

ولا يمكن تجاوز هذا الواقع إلا من خلال التعاون المثمر في إطار رؤية استراتيجية عربية واحدة، وفي ظل هذه الاستراتيجية ينبغي تحقيق ما يلي:

- * تفعيل دور الجامعة العربية وتزويدها بالأطر القادرة على صياغة مشروع علمي وتقني عربيين ذو بعد استراتيجي.
- * تعزيز مكانة اللغة العربية باعتبارها شرط أية نهضة علمية وتطوير مناهج تدريسها.
- * الرقي بالتعليم باعتباره المدخل إلى أي إصلاح وذلك بمراجعة المناهج التعليمية والمقررات الدراسية.
- * إنشاء معاهد للترجمة، وخاصة لترجمة أهم المستجدات العلمية.
- * رفع ميزانية البحث العلمي وتخصيص جوائز للباحثين.
- * إنشاء معامل للصناعة العسكرية.
- * تخفيف العقول العربية على العودة إلى وطنها الأم للمساهمة في بناء المشروع القومي.

²⁸ - خلف محمد الجراد، الأمن القومي العربي والتحدي العلمي والتقني، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع، دمشق، ص 24.

²⁹ - نبيل علي، العقل العربي ومجتمع علم المعرفة ج1، سلسلة علم المعرفة، العدد 369، 2009. ص 21.

* الاستفادة من تكنولوجيا وسائل الإعلام لبناء الوعي الحقيقي ونشر الثقافة الأصيلة.

وتبقى الإرادة الصادقة هي أهم عنصر في تحقيق حلم السيادة وتجاوز واقع التبعية العلمية و التقنية، لأن تحقيق ذلك يفتح باب التحرر من باقي أشكال التبعية.

الخلاصة:

بينت لنا المقالة من جهة أهمية التقدم العلمي و التقني: خروج أوروبا من قمقم التخلف الذي كانت ترزح تحته طوال العصور الوسطى إنما كان بفضل الاهتمام بالبحث العلمي واختراع التقنيات التي مكنتها من السيطرة على الطبيعة. غير أن ذلك التقدم قد فتح أمام أوروبا من جهة أخرى، شهية السيطرة على الإنسان، وبالتالي، بدأ استعمار الشعوب و الأمم ومسلسل سلب ثرواتها واستنزاف مواردها ومسح الهوية والشخصية الحضارية لديها. واعتمادا على الطفرة التكنولوجية نفسها-التي استمرت في العصر الحاضر- يتواصل مسلسل الهيمنة و التغريب الذي يترع نحو تكريس هيمنة و سيادة الغرب بوسائل إعلامه التي تعمل على تبرير تلك الهيمنة و تعمق التبعية الثقافية للغرب الاستعماري كرديف لهيمنته الاقتصادية والسياسية.

كما أوضحت المقالة أنه لا سبيل إلى التحرر وفك أغلال التبعية العربية للغرب إلا ببناء منظومة علمية وتكنولوجية عربية كطريق لتحقيق الاستقلال الحقيقي وأبعاده النفسية و العقلية التي لا تكون إلا بالاستقلال العلمي والأدبي والفني، وإذا أراد العربي توظيف إمكاناته و تأمين احتياجاته، فعليه أن يتعلم ويعمل كما يعمل الإنسان الغربي.

إن التحدي الأكبر الذي يواجهه الأمن القومي العربي هو كيف السبيل إلى تدارك هذا التأخر: ويمكن الاجابة ببساطة بتأكيد أن مواجهة هذا التحدي هي مهمة ومسؤولية عربية في مواجهة ويلات التبعية وواقع الإقصاء. إن تحدي اليوم هو تحدي علمي وتقني. وشتان بين من ينتج وبين من يستهلك: الأول، يهيمن ويسيطر، والثاني، يستعبد ويخضع. الأول، يحمي ثقافته و أمنه. والثاني، تخترق ثقافته و يهدد أمنه. ولذلك فإن أفضل طريقة لحماية الأمن القومي العربي تكمن في تحقيق التوازن مع باقي الدول في المجال العلمي و التقني. أما الأمم التي لا تحقق هذا التوازن، فستظل تابعة و ستظل مهددة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها.

وهنا ينبغي الرهان على التعليم كمدخل لتحقيق أية نهضة حقيقية. وللعرب عبرة في كثير من التجارب في آسيا و أمريكا اللاتينية. لقد استطاعت هذه الدول تدارك التأخر التكنولوجي انطلاقا من اهتمامها بالتعليم، وتشجيع طرق البحث و الابتكار. إن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا بالاهتمام بالثقافة والتقانة والعلم، وكل كلام غير ذلك، هو مجرد سفسطة و تغريد خارج السرب. و للأسف، هذا ما يتقنه صناع القرار العربي الذين يغرقون في الشعارات الجوفاء ويغضون الطرف عن المشاريع الحقيقية والأوراش الحقيقية.

ولكن امتلاك العلم ليس إلا البداية، فمشكل العلم هو أنه محايد بالنسبة إلى القيم، فهذه الأخيرة تستنبط من مصادر أخرى، غير أن امتلاك القيم بدون علم لا يحقق شيئا، في حين أن امتلاك علم منفصل عن القيم قد يتسبب في مجموعة من الكوارث(من قبيل اختراع الأسلحة المدمرة وتدمير الطبيعة). إن التقدم العلمي والتقني ليس غاية في

حد ذاته، بل وسيلة لإسعاد الإنسان وتحريره، إنهما مدخلان حيويان، ولكن بدون العدالة و احترام حقوق الإنسان يصبحان أدوات للهيمنة.

ولذلك يتوجب أن لا يكون التقدم التكنولوجي العربي أداة لغزو الشعوب الأخرى أو استعمارها، بل أن يكون تأمينا للوجود و الهوية القوميتين دون انتهاك لخصوصية الآخرين. ولا بد للقيم أن تحدد وجهة توظيف العلم من أجل الإنسان وفقا لمدرجاته الجماعية ووفقا للقيم الإنسانية المشتركة حتى لا تنحو التقنية نحو تدمير الطبيعة و الإخلال بتوازنها، لأن أمن البشر مرتبط بالحفاظ على الطبيعة و التوازنات البيئية.

وامتلاك هذا العلم ضروري لتحرير الأمة العربية من الهيمنة الغربية و يتحقق لها استقلالها ووحدة طريقا لنهوضها و تركية واقعها، وتلك مهمة شاقة، ولكنها جديرة بأن تخاض.

لائحة المراجع:

- أنطوان زحلان: العلم و السيادة التوقعات و الامكانيات في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، الطبعة الأولى.

- أحمد داوود أوغلو : العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

- حامد ربيع: نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1984.

- سعيد خالد الحسن: التحرر العربي و النظام الدولي، الرباط، مركز الأبحاث والدراسات مؤسسة خالد الحسن، 2010، ط1

- رفعت سيد أحمد "الأمن القومي بعد حرب لبنان" شؤون عربية، العدد 35، كانون الثاني/ يناير 1984.

- محمد مصالحة: مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص، شؤون عربية، العدد 35، كانون 2 / يناير 1984.

- أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 15، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007

- لواء محمود خليل، الأمن القومي العربي والمتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد، 146 أكتوبر 2001.

- نبيل علي: العقل العربي ومجتمع علم المعرفة، الكويت، ج1، سلسلة عالم المعرفة، العدد 369. 2009.

- أحمد صالح، هوس الأنترنت، القاهرة، سلسلة كتاب الهلال، ع615، مارس 2002.

- خلف محمد الجراد، الأمن القومي العربي والتحدي العلمي التقني، دمشق، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع.

- عبد الغفار شكر: الأمن القومي العربي والتقدم العلمي ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني/ www.ahewar.org
- أحمد فؤاد إبراهيم المغازي: "واقع الأمة القومي العربي وتحدياته المختلفة " مقال منشور على موقع مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، فبراير 2012، الموقع الإلكتروني: www.asbar.com